غازي الصوراني
2019/9/21

اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

الحلقة الثامنة: القطاع الخدمي

يعتبر قطاع الخدمات من أكبر القطاعات الاقتصادية التي استحوذت على النسبة الأعلى في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني طوال الفترة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية حتى تاريخ الانقسام الفلسطيني، حيث كانت تلك النسبة في مرحلة ما قبل الانقسام متقاربة بين مساهمة كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في الناتج المحلي، وقد تراوحت في قطاع غزة 60% مقابل حوالي 55% في الضفة الغربية، أما فيما بعد الانقسام منذ منتصف 2007 حتى عام 2018، حيث نلاحظ الارتفاع الهائل لقطاع الخدمات في قطاع غزة حيث وصلت مساهمته إلى 75% في الناتج المحلي الإجمالي وفقا للجدول رقم (4)، في حين انها لم تتجاوز نسبة 56% في الضفة الغربية. وبالتالي يشكل هذا القطاع أعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

وتبلغ مساهمة قطاع الخدمات 63% من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية لعام 2017 البالغ عددهم 948700 عامل ، بواقع 54.8% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية البالغ عددهم 669600 عامل، مقابل نسبة 82.7% من إجمالي العاملين في قطاع غزة البالغ عددهم 279100 عامل حسب احصاءات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في الجدول رقم (14).

وفي كل الأحوال فإن أنشطة الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني احتلت المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل.

لقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من رؤوس الأموال التي وظفت في هذا القطاع الذي انتشر على أشكال مختلفة، من أهمها: مقاهي سياحية وكافتيريات ومطاعم ومطابخ ومشاريع زراعية وغيرها، حيث جاءت بمجملها على حساب المشاريع الاقتصادية المثمرة والمنتجة والأكثر استدام خاصة أن أصحاب رؤوس الأموال التي وظفت في هذا القطاع كان هدفها الرئيسي البحث عن الربح السريع أكثر من بحثها عن ما يبني اقتصاداً وطنياً قادراً على الصمود وتحمل عبء وكلفة ذلك، وهنا يمكن الحديث بوضوح عن الدور الذي لعبته حركة حماس ورؤوس الأموال الكبيرة التي وظفتها في هذا القطاع، مما يبرز الدور القاصر بالتعامل مع المسألة الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية والوطنية لحساب المصالح الحزبية والشخصية البحتة.

ومن الجدير ذكره بأن قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية يغطي أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وأنشطة الفنادق والمطاعم، وأنشطة النقل والاتصالات والتخزين والأنشطة العقارية والايجارية، وأنشطة التعليم، والصحة، والعمل الاجتماعي، وأنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى.

وتكمن أهمية قطاع الخدمات في تنشيط الحركة التجارية والسياحية والمعرفية والنقل والمواصلات والاتصالات، بما يعزز الفرص الاستثمارية، لكن في إطار الترابط مع قطاعي الإنتاج الرئيسيين: الزراعة والصناعة، إلى جانب قطاع الإنشاءات.

يبيّن جدول رقم (61) أن عدد المنشآت العاملة في أنشطة الخدمات في فلسطين بلغت 40,230 منشأة عام 2016، يعمل فيها 153,540 عامل، وبلغ حجم الإنتاج المتحقق من أنشطة الخدمات 2,231.4 مليون دولار وبلغ حجم الاستهلاك الوسيط 581 مليون دولار، فيما بلغ حجم القيمة المضافة التي حققتها تلك الأنشطة 1,650.4 مليون دولار.

جدول رقم (61): أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الخدمات لعام 2016 (بالمليون دولار)

المؤشرات	2016
عدد المؤسسات	40,230
عدد العاملين	153,540
تعويضات العاملين	660.4
الإنتاج	2231.4
الاستهلاك الوسيط	581
القيمة المضافة	1,650.4

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2017 ، ديسمبر 2017 ، ص 225.

وبالنظر إلى جدول رقم (62) نلاحظ بأن أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية تستحوذ على أكبر عدد منشآت في قطاع الخدمات مقارنة بالأنشطة الأخرى، ثم أنشطة الصحة البشرية والخدمات الاجتماعية. فيما تستوعب أنشطة التعليم أكبر عدد من العاملين في قطاع الخدمات، ثم أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية والترفيهية.

جدول رقم (62): أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الخدمات حسب النشاط الاقتصادي، 2016 (بالمليون دولار)

النشاط الاقتصادي	عدد المنشأت	عدد العاملين
المجموع	40,230	153,540
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	7,532	25,193
الأنشطة العقارية	358	1,190
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	4,440	14,563
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	1,965	6,180
التعليم	3,131	31,588
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	6,977	26,167
الفنون والترفيه والترويج	1,992	7,560
أنشطة الخدمات الأخرى	13,835	41,099

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2017 ، ديسمبر 2017 ، ص 225

في ظل تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية الثلاثة السابقة، فإن ذلك يعزز هيمنة قطاع الخدمات على تكوين الناتج المحلي، حيث بلغت مساهمة قطاع الخدمات بكل مكوناته حوالي 82.7% عام 2017، وهو مستوى

غير مسبوق. وللتأكد من كِبَر هذه النسبة من الممكن أن نستأنس بنظيرتها في المحافظات الشمالية حيث تصل في المتوسط إلى 63%. لذلك زاد عدد المنشآت الخدمية بنسبة 46.2% خلال الفترة 2007 –2015. ومعظم هذه المنشآت صغيرة جداً تُشغل أقل من أربعة عمال.

إن تركز النشاط الاقتصادي في قطاع الخدمات أمر غير صحي غالباً، وذلك يعود إلى أن هذا القطاع أكثر دينامية بما لا يقاس من قطاعي الزراعة والصناعة، حيث يساهم هذا القطاع بنسبة تزيد عن 80% من الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة عامي 2018/2017.

لقد أدى هذا التشوه الهيكلي إلى تفاقم حالة تراجع التنمية، وهو بالقطع يزيد من التآكل المنظم للقاعدة الإنتاجية في القطاع، ويحد من قدرة الشعب على الإنتاج وتوفير الطعام لنفسه، ويساهم في تحويله إلى فقراء مستهلكين للسلع الخدماتية من ناحية وللسلع التي يتم استيراد معظمها من "إسرائيل" .

وفي سياق استعراضنا لقطاع الخدمات نعتقد أنَّ من المفيد التطرق إلى كل من القطاع المصرفي وقطاع الطاقة والكهرباء وقطاع اقتصاد المعلومات .

1.القطاع المصرفي

يُشكل القطاع المصرفي رافعة أساسية من روافع اقتصادنا الوطني، ويحظى بمؤشرات اقتصادية واعدة، تجلت بوتيرة النمو المتصاعدة، والملاءة المالية المتنامية، التي كفلت له الثقة، ليس فقط من قبل المواطنين فحسب، بل والبنوك العالمية، وقدم للسوق الفلسطينية، منتجات وخدمات مصرفية تلبي احتياجاته، متماشيا مع كافة القوانين والأعراف الدولية.

يوضح الجدول (63) أن عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بلغت 15 مصرف منها 7 مصارف محلية وعدد فروعها المنتشرة 209 فرع و8 مصارف وافدة وعدد فروعها المنتشرة 128 فرع.

تقدم المصارف في قطاع غزة مختلف الخدمات المصرفية، حيث بلغ حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة في قطاع غزة من قبل المصارف المرخصة حوالي 907 مليون دولار حتى نهاية 2017، مقابل 5,964.4 مليون دولار في الضفة الغربية وتشكل التسهيلات الإئتمانية في قطاع غزة 13% فقط من إجمالي التسهيلات في فلسطين[1]. وبالنسبة للتسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية، تعتبر أنشطة التجارة العامة هي الأكثر طلباً، إضافة إلى التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات. أما التسهيلات الممنوحة للقطاعات الإنتاجية فهي الأقل وخاصة لقطاعي الزراعة والصناعة وذلك بسبب ارتفاع المخاطر في هذين القطاعين.

بلغ حجم الودائع في المصارف المرخصة في قطاع غزة حوالي 1101.3 مليون دولار عام 2017 وتشكل نسبة 10.3% من إجمالي الودائع في فلسطين، بينما بلغ حجم الودائع في الضفة الغربية 9503.3 مليون دولار وبنسبة 89.7% من إجمالي الودائع عام 2017. فيما بلغت نسبة التسهيلات إلى الودائع 82% في قطاع غزة، ونسبة 62.5% في الضفة الغربية.

[1] وائل الداية، 2018، مرجع سابق ذكره.

بلغ إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج حوالي 6,455 مليون دولار، وقد شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك نسبة 73.6% من إجمالي الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني[2].

جدول رقم (63):عدد المصارف وفروعها العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب جنسيتها، 2012– 2017

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المصارف						
المصارف المحلية	7	7	7	7	7	7
المصارف الوافدة ومنها:	10	10	10	9	8	8
المصارف الأردنية	8	8	8	7	7	7
المصارف المصرية	1	1	1	1	1	1
المصارف الأجنبية	1	1	1	1	0	0
الإجمالي	17	17	17	16	15	15
عدد الفروع والمكاتب						
المصارف المحلية	121	125	142	155	187	209
المصارف الوافدة، ومنها:	111	112	116	119	122	128
المصارف الأردنية	104	105	109	112	116	121
المصارف المصرية	6	6	6	6	6	7
المصارف الأجنبية	1	1	1	1	0	0
الإجمالي	232	237	258	274	309	337

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2017 ، رام الله– فلسطين، تموز 2018، ص111.

بلغت إجمالي ودائع العملاء حوالي 11,982.5 مليون دولار خلال العام 2017 مقارنة مع 10,604.7 مليون دولار خلال العام 2016، علماً بأن نسبة الودائع في الضفة الغربية تشكل حوالي 90.6% من إجمالي قيمة الودائع، بينما لا تشكل ودائع قطاع غزة سوى 9.4% من إجمالي قيمة الودائع، فيما تتوزع الودائع حسب نوع الوديعة بنسبة 46% حسابات جارية، وبنسبة 25% ودائع توفير، وبنسبة 29% ودائع لأجل[3].

الشيكات المرتجعة :

إن ظاهرة الشيكات المعادة – أي تلك المرتبطة بعدم كفاية الرصيد خلال الأعوام الستة الأخيرة– تستحق التوقف عندها، حيث وصل معدل نسبة الشيكات المعادة من التقاص إلى 7.7% خلال الأعوام الستة الأخيرة.

سجلت ظاهرة الشيكات المرتجعة في قطاع غزة خلال العام 2017، ارتفاعاً ملحوظاً من حيث العدد والقيمة، "إذ بلغ إجمالي قيمة الشيكات المعادة في القطاع 112 مليون دولار، مقابل 62 مليون دولار إجمالي الشيكات المرتجعة خلال العام 2016 وفقاً لبيانات سلطة النقد الفلسطينية"[4].

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدَيْن الخارجي للربع الرابع 2017، رام الله– فلسطين، 2018/3/19

[3] سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الالكتروني http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language

[4] رامي معين محسن – نحو سياسات لمعالجة الاشكاليات الاقتصادية في قطاع غزة – سما الاخبارية – 13 أغسطس 2018.

وقد شكلت الشيكات المرتجعة كابوساً لدى التجار الفلسطينيين خلال عام 2017، في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعصف بالفلسطينيين وإستمرار الانقسام والحصار، حيث تعرض العديد من التجار ورجال الأعمال للحبس بسبب الديون المتراكمة عليهم، وسجل نحو 100 ألف أمر حبس بحق أفراد وتجار بسبب الذمم المالية [5]، وارتفع عدد الموقوفين في سجون قطاع غزة عام 2017 بنسبة 20% مقارنة بالعام 2016، حيث بلغ عدد هؤلاء الموقوفين على خلفية قضايا مالية نحو 600 تاجر. مما أثر سلباً على الاقتصاد نتيجة لعدم توفر السيولة لدى التجار ووقوع آخرين في ظروف الركود والكساد والافلاس، ذلك أن حجم الشيكات المرتجعة التي تزيد عن مئة ألف شيك في قطاع غزة تؤدي إلى مراكمة وتعزيز عوامل تباطؤ النمو الاقتصادي، وتقلل من سرعة دوران النقود وتعرقل حركة التجارة والقوة الشرائية.. إلخ.

وقد تضاعفت قيمة الشيكات المرتجعة لعدم توفر رصيد في الحسابات البنكية في القطاع لـ 112 مليون دولار في عام 2017، بعد أن كانت قيمتها في عام 2016 تبلغ 62 مليون دولار. أما عدد الشيكات المرتجعة في غزة خلال النصف الأول من عام 2018 بلغت نحو 17 ألف شيك بقيمة نحو 48 مليون دولار، الأمر الذي يؤكد على حالة الانهيار الاقتصادي في غزة[6].

2.قطاع الطاقة والكهرباء

تقوم اتفاقية المحطة[•] المعقودة مع السلطة الفلسطينية، منذ عام 2003 على أساس أن تعطي 140 ميجاوات، ولكن المحطة لا تعطي في أحسن حالاتها –وحينما يكون الوقود متوفراً– أكثر من 85 ميجا .

وحسب الاتفاقية مع المحطة فإن السلطة هي التي ستوفر الوقود وتقوم بعمل الصيانة وتدفع كل ما يترتب على المحطة في الظروف القهرية (أعطال أو تدمير)، كما ستدفع السلطة مبلغ 3.6 مليون دولار شهرياً بدل استثمار رأس المال، ومن خلال مفاوضات أجراها د.سلام فياض مع مالكي المحطة أصبح المبلغ 3 مليون دولار ومن ثم 2.5 مليون دولار شهرياً أي خلال 7 سنوات X 12 = 84 شهر / 84 X معدل 3 مليون دولار، يكون المبلغ الذي استلمه أصحاب المحطة هو 252 مليون دولار أي ضعف تكلفة المحطة.

---

[5] مركز الميزان لحقوق الانسان، 2018، مرجع سابق ذكره، ص7.

[6] ماهر الطباع، قطاع غزة يعاني من حالة انهيار اقتصادي، بوابة الهدف، 19 أغسطس 2018 .

• المحطة بدات العمل منذ عام 2003 ، علماً بأن الشركة تأسست وبدأت في العمل منذ 1988/8/1 بموجب اتفاقية المحطة المعقودة مع السلطة الفلسطينية، منذ عام 2003 ومدتها عشرون عاماً وبعد العشرين عاماً لا تؤول المحطة للسلطة وإنما لأصحابها.

تاريخ الأزمة وتطوراتها_: تعود بداية أزمة الكهرباء الحالية في قطاع غزة إلى منتصف عام 2006، حين قصفت إسرائيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة بتاريخ 28 يونيو/حزيران 2006 مما أدى إلى توقفها عن العمل بشكل كامل، ومنذ ذلك الوقت أصبح القطاع يعاني بشكل مستمر من عجز كبير في الطاقة الكهربائية.

وبلغت قيمة الأضرار الناجمة عن القصف الإسرائيلي للمحطة حوالي ستة ملايين دولار، وظلت المحطة في حالة توقف جراء ذلك القصف إلى أن تم إصلاحها وإعادتها للعمل عام 2009.

بعد إصلاح المحطة جزئيا عام 2009 قام الاتحاد الأوروبي بتمويل تكاليف الوقود اللازم لتشغيل المحطة، حيث ظل يدفع حوالي خمسين مليون شيكل شهريا وهو ما يعادل ثمن 8800 متر مكعب تكفي لإنتاج حوالي 60 إلى 65 ميغاواتا. بيد أنه أصبح –اعتبارا من 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2009– يحول المبلغ ذاته إلى وزارة المالية الفلسطينية في رام الله، على أن تقوم الوزارة بتولي مهمة دفع ثمن الوقود، وإثر ذلك تقلصت الكمية إلى نحو 4500 متر مكعب شهريا تكفي لإنتاج 30 ميغاواتا (مولد واحد فقط في المحطة)، مما تسبب في زيادة ساعات فصل الكهرباء خلال عام 2010.

وفي عام 2011 بدأت محطة توليد الكهرباء في غزة باستخدام الوقود المصري، وأصبحت تعمل بثلاثة مولدات لتنتج طاقة في حدود 80 ميغاواتا. وفي بداية عام 2012 بدأت أزمة شح الوقود المصري بالظهور بعد تقليل الكميات الموردة إلى القطاع، وهو ما أدى إلى اعتماد المحطة على مخزونها إلى أن نفدت كمية الوقود وتوقفت المحطة عن العمل بتاريخ 14 فبراير/شباط 2012.

وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت المحطة للقصف الإسرائيلي خلال الحروب التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة في أعوام 2008 و2011 و2014، وهو ما ألحق أضرارا مادية كبيرة في مرافقها وأثر على عملية توليد الكهرباء. (موقع الجزيرة – أزمة الكهرباء بغزة.. وجه مظلم آخر للحصار – بدون تاريخ).

في هذا السياق، كان الاتحاد الأوروبي في ظل السعر المتدني للسولار قبل عام 2009 يورد للمحطة 12 مليون لتر ما يشغل ثلاث وحدات مع وحدة ستيم (بخار)، وحينما ارتفع سعر السولار بدأ الاتحاد الأوروبي يزود المحطة بـ 9 مليون لتر ما يشغل وحدتين.

وقد توقف الاتحاد الأوروبي عن التزويد بالسولار في منتصف شهر 2009/11 وبدأت السلطة تزود المحطة بالوقود بحدود 7.2 مليون لتر شهرياً –بدلاً من 9 مليون – وطلبوا من الشركة أن تزيد نشاطها وجبايتها وتساهم في ثمن الوقود، ولكن الشركة بقيت على موقفها بإرسال مبلغ 15 مليون شيكل شهرياً أي 4 مليون دولار ، مما أكد لسلطة رام الله أن الشركة في غزة فشلت في القيام بدورها في الجباية، في مقابل استمرار حكومة السلطة بدفع مبلغ 37 – 40 مليون شيكل شهرياً قيمة الفاتورة الإسرائيلية (ثمن 120 – 125 ميجا شهرياً) ، وتدفع 10 مليون شيكل لأصحاب المحطة بدل استثمار رأس المال ، وتدفع 4 مليون شيكل للفاتورة المصرية.

أما بالنسبة للطاقة المنتَجَة من المحطة فهناك عدد من الخيارات :

- في ظل توفير الوقود الصناعي لتشغيل عدد (2) توربين، فإن الطاقة المنتجة تصل إلى (65) ميجاوات، وهذا يتطلب توفير سولار صناعي بكمية (315) ألف لتر يومياً (بمعدل 2.2 مليون لتر أسبوعياً) وبالتالي تقل نسبة العجز لتصل إلى 28% من أصل الطاقة المولدة من الستة توربينات والبالغة (144) ميجاوات.
- أما في حال تشغيل ثلاثة توربينات، فهذا يحتاج إلى حوالي (457) ألف لتر سولار صناعي يومياً، ما يعادل (3.2) مليون لتر أسبوعياً، وبطاقة انتاجية تصل إلى (80) ميجاوات يومياً، أي ان نسبة العجز تتقلص إلى 22% من الطاقة الإجمالية المولدة من الستة توربينات .
- في حال تشغيل محطة توليد كهرباء غزة بالكامل (ستة توربينات) ما يعادل (144 ميجاوات) فإن ذلك يُغطي حوالي 55% من احتياجات القطاع . وهذا يعني عدم انقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة شرط استمرار توفير كمية (120) ميجاوات من الشركة القطرية الإسرائيلية و (25) ميجاوات من مصر، وهذا يتطلب توفير (915) ألف لتر سولار صناعي يومياً، بمعدل (3.7) مليون لتر أسبوعياً .

أما بالنسبة لفك العلاقة مع شركة الكهرباء الإسرائيلية، وهو قرار مرتبط بموقف وطني واضح واستراتيجي، فإن هذا يضعنا امام خيارين :

الأول: انهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، ومن ثم توفير الامكانات اللوجستية والفنية والمالية لاستيراد ستة توربينات إضافية (بكلفة 180 مليون دولار) بما يضمن توفير 288 ميجاوات بنسبة 64% من أصل 450 المطلوبة لتغطية احتياجات قطاع غزة لعام 2018 ، علماً بأن توقعات عدد من الدراسات الدولية تؤكد على أن قطاع غزة سيكون بحاجة في عام 2020 إلى 550 ميجاوات.

الثاني: عقد اتفاق مع جمهورية مصر العربية (بعد انهاء الانقسام) لزيادة كمية الطاقة الكهربائية المقدمة من مصر لتصل إلى (200) ميجاوات، بحيث تغطي النقص في احتياجات القطاع بشرط استمرار التشغيل الكامل للتوربينات الستة (المحطة الحالية) من جهة، وإقامة محطة جديدة من جهة ثانية، مع العلم بأن تكاليف الخط المصري المقترح لا تزيد – حسب معلومات شركة الكهرباء– عن 80 مليون دولار بما يعادل 44% من تكاليف انشاء وتركيب ستة توربينات جديدة.

لقد بات معروفاً لكافة المعنيين في المنظمات الدولية والعربية، حجم المعاناة الشديدة التي يعيشها سكان قطاع غزة بسب العجز عن تأمين التيار الكهربائي لبيوتهم ومصانعهم وورشهم ومزارعهم، وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في الأرض الفلسطينية المحتلة، يصل انقطاع الكهرباء في غزة من 19 إلى 21 ساعة يومياً، وتستهلك العائلات في غزة جزءاً كبيراً من دخلهم على شراء بدائل للكهرباء سواء بالدفع لخطوط إمدادات كهرباء محدودة الكمية أو من خلال شراء وقود للمولدات الكهربائية وصيانتها[7].

إن معاناة سكان قطاع غزة من الظلام والعتمة والمتصلة، هي معاناة غير مسبوقة تضاف إلى معاناتهم من الحصار والعدوان الصهيوني من ناحية ومعاناتهم من استمرار الانقسام، حيث أن الوضع المزري في العجز شبه الكلي عن تأمين التيار الكهربائي لسكان القطاع ما بين ساعتين إلى أربع ساعات في اليوم فقط، يجسد بصورة مؤلمة حجم تلك المعاناة، علماً بأن كمية الكهرباء القليلة المتاحة طوال عامي 2017 – 2018 حددت وفرضت طريقة عيش السكان، مثل أن يستيقظوا في منتصف الليل إذا توفرت الكهرباء لتشغيل الغسالة أو تشغيل مضخة المياه... إلخ.

يواجه الفلسطينيون في غزة انقطاعاً منتظماً للتيار الكهربائي بسبب العجز في تلبية الطلب على الكهرباء. ويؤثر هذا الانقطاع على الشركات الخاصة والمنازل والخدمات الصحية ومحطات معالجة المياه العادمة والمدارس، لذلك أصبحت كثير من هذه المنشآت تعتمد على مولدات الطاقة الكهربائية الاحتياطية.

ويتلقى قطاع غزة معظم احتياجاته من الطاقة الكهربائية، أي 120 ميغاواط، من "إسرائيل"، بالاضافة إلى 100 ميغاواط تنتجها محطة توليد الكهرباء الوحيدة الموجودة في غزة ، اضافة إلى استيراد 22 ميغاواط من مصر. وفي الظروف المثالية، يحصل القطاع على 242 ميغاواط، في حين تقدّر ذروة الطلب على الكهرباء بـ 400 ميغاواط، ترتفع إلى 450 ميغاواط في حالة العجز المتكرر لشركة الكهرباء بسبب عدم القدرة على تشغيل مولدات المحطة بكل طاقتها، ما يعني أن العجز الفعلي كما هو الحال في عام 2018/2017 لإمداد التيار الكهربائي يصل إلى 70% [8].

جدول رقم (64): كمية الطاقة الكهربائية المستوردة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والمصدر (ميجاواط/ساعة)، 2016

المنطقة	المصدر				المجموع
	شركة الكهرباء الإسرائيلية	مصر	الاردن	مشتراة من الشركة الفلسطينية للكهرباء	
الإجمالي	5,314,920	115,921	42,467	338,916	5,812,224
الضفة الغربية	4,406,721	–	42,467	–	4,449,188
قطاع غزة	908,199	115,921	–	338,916	1,363,036

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الالكتروني.

[7] وكالة الغوث (الاونروا)، الوضع الطارئ في قطاع غزة، الإصدار رقم 213– 24 /12 / 2017.

[8] وكالة الغوث (الأونروا) – مكتب غزة الاقليمي، غزة عام 2020 ، استجابة الاترو العملياتية 2013، ص12.

وتتوقع شركة توزيع الكهرباء في غزة ارتفاع الطلب على الكهرباء ليصل إلى 550 ميغاواط بحلول عام 2020، أي أكثر من ضعف ما يقدم حالياً. ومع ذلك، هناك حاجة إلى حلول قصيرة المدى تتمثل في زيادة كمية الوقود والكهرباء المستوردة، وأخرى طويلة المدى لزيادة إمدادات الطاقة من قبيل تحسين نظام توزيع الطاقة لمنع فقدانها، وزيادة معدلات تحصيل رسوم الكهرباء، وبناء القدرات في مجال الطاقة المتجددة .

وفي هذا الجانب، أنجزت سلطة الطاقة خطة لتحسين إمدادات الكهرباء في قطاع غزة، في ظل تمكن حكومة الوفاق الوطني من القيام بمهامها دون عوائق، وتستهدف الخطة خفض العجز إلى نحو 50% في المدى القصير، بزيادة الإمدادات 200–230 ميغاواط. وتستهدف خطة سلطة الطاقة زيادة الإمدادات من "إسرائيل" من 70 ميغاواط حالياً إلى 120 ميغاواط، ومن معدل 50 ميغاواط حالياً من محطة التوليد الفلسطينية الوحيدة في القطاع إلى 80 ميغاواط، وزيادة الكهرباء الواردة من مصر من 23 ميغاواط حالياً إلى 30 ميغاواط قابلة للزيادة. كذلك يتطلب ذلك إعادة تأهيل الشبكات، والعمل مع المصادر المختلفة لزيادة الإمدادات، وتصويب أوضاع المشتركين، ووضع تعليمات جديدة خاصة بهذا القطاع أسوة بالضفة الغربية، وإعادة هيكلة شركة التوزيع هناك لتتناسب مصاريفها التشغيلية مع مستوى الخدمات التي تقدمها [9]. كما كشفت شركة توزيع الكهرباء عن نيتها تطبيق رسوم الاشتراك الثابت على العدادات مسبقة الدفع، إضافة إلى تفعيل دفع رسوم الاشتراك لذات العدادات، والبالغة 300 شيكل تدفع لمرة واحدة[10].

- **الغاز :**

تؤكد العديد من المصادر البحثية أن ساحل قطاع غزة لديه إمكانيات هائلة من مخزون الغاز عبر عدد متنوع من الحقول سواء الموجودة في المياه الاقليمية للقطاع التي تمتد إلى نحو 22 ميل، أو المياه الاقتصادية التي تمتد بعد المياه الاقليمية إلى حوالي 45 ميل، إضافة إلى حقوقنا في المياه الدولية، أي أن المساحة البحرية المسموح لنا باستغلالها (لحقول الغاز، أو للصيد والثروة السمكية) هي في حدود عشرة أضعاف مساحة قطاع غزة أي حوالي 4000 كم^2 .

إن ما تقدم من أرقام احصائية حول حصتنا على ساحل بحر غزة لا تتناقض أبداً مع نصوص قانون البحار الدولي من جهة، وهي معلومات وأرقام معروفة ومثبتة لدى المعنيين من الباحثين أو المسؤولين في الدول العربية والاقليمية والدولية، بالإضافة إلى إقرار الهيئات المختصة في الأمم المتحدة بهذه الحقوق. إلا أن العدو الصهيوني، كان وما يزال، حريصاً بصورة عنصرية على حرمان شعبنا ليس من حقوقه السياسية المشروعة وفق مقررات الشرعية الدولية فحسب، بل أيضاً حرمان شعبنا من حقوقه ومقدراته من الموارد الطبيعية في البر والبحر، وبات من المعروف دوره العدواني في عرقلة كافة أوجه التطور الاقتصادي إلى جانب محاولاته في استغلال موارد شعبنا ومقدراته الاقتصادية، ومن بين أهمها حرماننا من استغلال حقول الغاز ومن تخطي خط الـ

[9] فينيق نيوز، خطة عاجلة لزيادة إمدادات الكهرباء 50% في غزة حال تمكين الحكومة، الانترنت، 11 أكتوبر 2017، رام الله.

[10] دنيا الوطن، كهرباء غزة: تفعيل رسوم الاشتراك والثابت على العدادات مسبقة الدفع أول مارس المقبل، 2018/2/26.

12 ميل للوصول إلى بئر الغاز الواقع على بعد 19 ميل بحري على ساحل غزة والذي افتتحه الرئيس الراحل ياسر عرفات في 2000/9/27.

وقد عقدت الشركة المتحدة للمقاولات (CCC) شراكة مع شركة مجموعة الغاز الانجليزية (BG) في نوفمبر 1999 بتوقيع اتفاق مع السلطة الفلسطينية يعطي الشركة حق الامتياز للتنقيب عن النفط والغاز في بحر غزة وشواطئها لمدة 25 عام[11]. وتبلغ حصة الشركة الإنجليزية من الأسهم ما نسبته 60%، فيما تحصل الشركة المتحدة (CCC) على 30%، وقد حفرت الشركة الإنجليزية (BG Group) عام 2000 بئرين لاستخراج الغاز من تلك المنطقة، قدر احتياطهما بحوالي 1.4 تريليون قدم مكعب، وبقيمة 4 مليار دولار.

إلا أن "إسرائيل" ووفقا لسياسة "الأمر الواقع" وضعت يدها على تلك الحقول مستفيدة من الأحداث التي أعقبت موت الرئيس ياسر عرفات وانتخاب حركة حماس وانقسام السلطة، بينما قامت الشركة الإنكليزية من جانبها بتجاهل "حكومة" حماس المنتخبة فيما يختص بحقوق التنقيب والتنمية لحقول الغاز.

وفي مايو/أيار 2007، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على اقتراح قدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، يقضي بشراء الغاز من السلطة الفلسطينية بعقد تصل قيمته إلى 4 مليار دولار، بجدوى ربحية قد تصل إلى 2 مليار دولار، يذهب منها مليار واحد فقط للجانب الفلسطيني.

ولأن "إسرائيل" لا نية لها أساسا في تقاسم عائدات الغاز، فقد أوعزت الحكومة الإسرائيلية لفريقها المفاوض بتجاهل كلٍ من "حكومة" حماس والسلطة الفلسطينية والتوصل إلى اتفاق مع الشركة الإنجليزية مباشرة. إلا أن الصفقة تعثرت، والمفاوضات علقت، بعد معارضة رئيس الموساد مئير داغان، بحجة أن عائدات هذا الاتفاق قد تذهب لتمويل الإرهاب، مما أدى إلى انسحاب الشركة الإنجليزية من المفاوضات مع إسرائيل، ثم أغلقت مكتبها هناك في يناير/كانون الثاني 2008 .

وفي حزيران 2008، أبلغت السلطات الإسرائيلية الشركة البريطانية برغبة "إسرائيل" في استئناف المحادثات المتعلقة بشراء غاز غزة الطبيعي. وقد بدأت المفاوضات بين شركة الغاز الإنكليزية والمسؤولين الإسرائيليين في أكتوبر 2008، أي قبل نحو شهرين إلى ثلاثة أشهر قبل عمليات القصف الجوى على غزة، ووافق مجلس إدارة شركة الكهرباء الإسرائيلية برئاسة فريدمان موتي، على استئناف المحادثات مع الشركة الإنجليزية. وهكذا فإن الاحتلال الإسرائيلي العسكري لغزة قد أعد العدة لنقل السيادة على حقول الغاز إلى إسرائيل، وبانتهاك صارخ للقانون الدولي.

وفي هذا الجانب، أشير إلى أن موضوع الغاز مهم جداً لأنه ثروة وطنية كبيرة، وقدرتنا على استخراجه وتسويقه ستؤدي إلى نتائج اقتصادية ومالية مهمة أيضاً، ليس بمعنى جلب المال المباشر أو لأنه يجلب دخلاً للحكومة فقط، بل بمعنى مقدار التوفير الذي سيتحقق أيضاً[12]. فمثلاً محطة كهرباء غزة، إذا تحولت طريقة تشغيلها من السولار المستورد من "إسرائيل" إلى غاز، ستوفر أكثر من مليار دولار في الأعوام العشرة المقبلة.

---

[11] ميشيل شوسودوفسكي – معهد البحث العالمي (جلوبال ريسيرش إنيستيتيوت) – الانترنت.

[12] محمد مصطفى، نمو الاقتصاد الفلسطيني سيبقى ضعيفاً ما لم يترابط جناحا الوطن، الانترنت.

وفي هذا الجانب، أشير إلى أن رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني د. محمد مصطفى، أكد في إطار رؤيته للمرحلة المقبلة على إحداث تغيير إيجابي في مجمل الوضع الاقتصادي لقطاع غزة، وذلك عبر تعاونه مع القطاعين العام والخاص والمؤسسات الدولية المهتمة بالتنمية في تنفيذ جملة من المشاريع الكفيلة بالنهوض بالوضع الاقتصادي، وبين أن العنوان الرئيس في المرحلة المقبلة يتمثل بحل مشكلة الطاقة كأولوية وذلك بالشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص[13].

- حقل غزة "مارين" :

تعتبر السلطة الفلسطينية حقل غاز مارين منذ فترة طويلة على أنه فرصة ذهبية في ظل شح الموارد والسيولة المالية، وتهدف من خلاله للانضمام إلى المستفيدين من طفرة الغاز في البحر المتوسط، وهو ما يوفر لها مصدرا رئيسيا للدخل لتقليص اعتمادها على المساعدات الأجنبية.

وخلال استعراض د. محمد مصطفى توجهات صندوق الاستثمار الفلسطيني الرامية للنهوض بقطاع الطاقة لحقل الغاز المعروف "بمشروع غزة مارين"، اعتبر أن الصندوق تمكن من ملء الفراغ بعد مغادرة شركة بريتش جاز ومن ثم انضم الصندوق للتجمع الاستثماري الذي لديه رخصة من الحكومة لتطوير هذا المشروع الذي تم البدء فيه منذ العام 1999 واستثمر فيه نحو 150 مليون دولار. ويضم التجمع الجديد في مشروع حقل غزة مارين طرفين أساسين هما صندوق الاستثمار وشركة اتحاد المقاولين العالمية "ccc" .

وقد تواصل صندوق الاستثمار مع الأطراف الدولية للتدخل لدى الجانب الإسرائيلي من أجل إعطاء الضوء الأخضر ليتم تطوير هذا المشروع، الأمر الذي يدعو للتفاؤل، حيث حال تمت الموافقة السياسية من الطرف الإسرائيلي سيكون هناك فرصة للتطوير والبدء في هذا المشروع خلال العام 2018. وبالتالي إمكانية توفر الغاز يمكن تحقيقها خلال فترة تتراوح ما بين ثلاث إلى أربع سنوات[14]

وفي 5 مارس آذار 2018 (رويترز) صادقت حكومة السلطة الفلسطينية على خروج شركة رويال دانش شل البريطانية الهولندية من ائتلاف الشركات المطورة لحقل غاز غزة البحري[15]، وقد تمت المصادقة بعد انتهاء النقاشات التجارية والقانونية ذات الصلة بين الأطراف المعنية في شركة تطوير الحقل."ويعمل حالياً الائتلاف القائم من الشركات الوطنية على استقطاب شركة عالمية تمتلك الكفاءة والخبرات اللازمة لتكون جزءا من الائتلاف المطور للحقل".

3. اقتصاد المعلومات في فلسطين:

إن استمرار المعلومات، والمعرفة بالانتشار في كل الأنشطة الرقمية التي تسود معظم قطاعات الأنشطة الاقتصادية، باتت تحتم ضرورة معاودة التفكير بهذا المورد الجديد الذي بدأ يحمل تأثيرات ملموسة على الاقتصاد

---

[13] حامد جاد، فرصة للبدء بمشروع حقل "مارين" للغاز في غزة العام المقبل، صحيفة الايام، العدد 7874، الأحد 2017/10/29، ص25.

[14] حامد جاد، 2017، مرجع سابق ذكره.

[15] صحيفة الايام، العدد 8002، الثلاثاء 2018/3/6 ، ص25.

العالمي، وفي الوقت الذي أصبح يقاس تطور الدول بمدى تعزيز المعرفة والتقنية وتطبيقها في الأنشطة الاقتصادية للقدرة على مواكبة التطورات المعرفية العالمية وتعزيز القدرة التنافسية .

وبالتالي فإن التطور التكنولوجي الذي شهده العالم – مع دخوله القرن الحادي والعشرين– أحدث ثورة معلوماتية، أطلق عليها الثورة الصناعية الثالثة أو الموجة البشرية الثالثة، بعد الموجة الزراعية والصناعية التي مرت بهما البشرية في تاريخها الطويل[16]. ويتوقع أن تقود هذه الثورة المعلوماتية إلى قيام اقتصاد جديد يطلق عليه اقتصاد المعلومات، يختلف في نوعيته وبنيته وآلياته ونظرياته عن الاقتصاد التقليدي، مما يؤدي إلى إضافة قطاع اقتصادي جديد بجانب القطاعات الاقتصادية التقليدية: الزراعية والصناعية والخدمية، ويتضمن هذا القطاع أنشطة الاتصالات وتكتولوجيا المعلومات والبرمجيات وغيرها من الأنشطة ذات العلاقة بإنتاج المعرفة والتقنية.

وفي ظل مواكبة فلسطين التطورات المعرفية –ضمن الإمكانيات– شهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نقلة نوعية مع بداية عام 2018 بإطلاق خدمات الجيل الثالث، وتمكين شركة الوطنية موبايل من تقديم خدماتها في قطاع غزة. وقد أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017 بأن عدد المؤسسات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد بلغ 1,008 منشأة من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة البالغ عددها 158,573 منشأة في فلسطين، وشغل هذا القطاع 9200 عامل من إجمالي العاملين البالغ عددهم 444,034 عامل عام 2017. وشكل الإنتاج لهذا القطاع ما نسبته 6.8% من إجمالي إنتاج القطاعات الاقتصادية عام 2016 مقارنة مع 7.3% في العام 2015. وتجاوزت القيمة المضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النصف مليار دولار، وقد ساهم بنسبة 4.09% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2016 مقارنة مع نسبة 4.07% عام 2015[17].

وتشير بيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى وجود نمو مطرد في البنى التحتية لشبكة الاتصالات الثابتة، ترافق مع زيادة استخدام الأسر والمؤسسات لهذه الشبكة والخدمات المرتبطة بها وخاصة خدمة الانترنت، حيث بلغ عدد خطوط الهاتف الرئيسية (منزلي، تجاري، حكومي) في فلسطين في نهاية العام 2017 ما مجموعه 472,292 خطاً، مقارنة مع 360,402 خطاً في نهاية عام 2010، أي بزيادة نسبتها 31%، فيما بلغت نسبة انتشار الهاتف الثابت لكل 100 من السكان 10.5 خط هاتف ثابت في نهاية عام 2017 مقارنة مع 9.4 خط هاتف ثابت في نهاية عام 2010. كما أشارت البيانات إلى أن الاشتراكات في الاتصالات الخلوية المتنقلة في فلسطين قد ازدادت بحلول نهاية عام 2017 لتصل إلى 3,997,206 مشترك، مقارنة مع 2,603,582 مشترك في نهاية العام 2010 أي بزيادة نسبتها 53.5%، فيما بلغت نسبة انتشار الهاتف النقال لكل 100 من السكان 83.6 هاتف نقال في نهاية عام 2017 مقارنة مع 64.3 هاتف نقال في نهاية عام 2010.

[16] يسرى العزباوى سيف الخوانكى، رؤية جديدة: للتعامل مع القطاع غير الرسمي، 22/مايو/2016.

[17] الإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يصدران بيانا صحفيا مشتركا بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات والذي يصادف السابع عشر من أيار

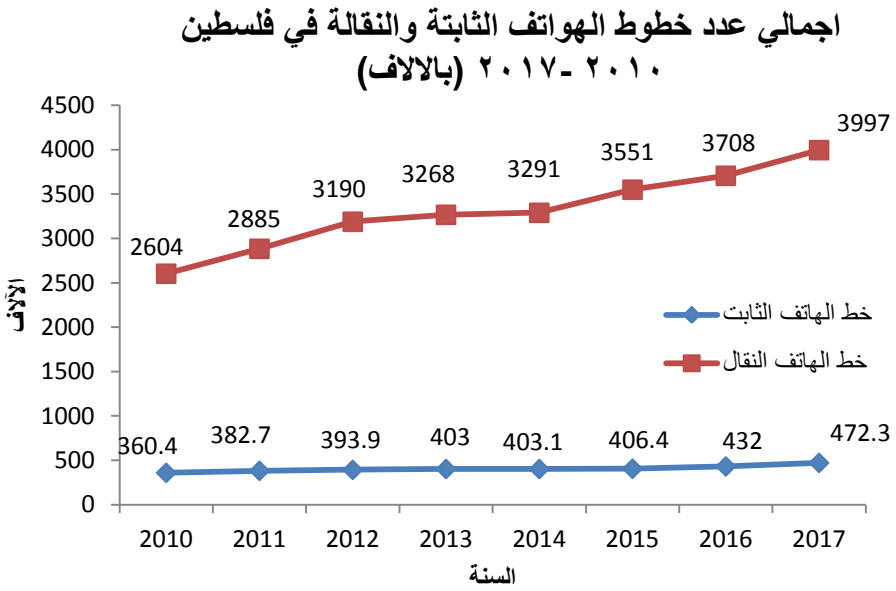

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بيان صحفي مشترك حول اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، 2018/5/17.

وفقاً لبيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يوجد 18 شركة لخدمات الاتصال اللاسلكي بالانترنت (FI WI)، و5 شركات لخدمات نقل الصوت عبر بروتوكول الانترنت (VOIP)، و9 شركات لخدمات النطاق العريض Broad Band، و31 شركة نفاذ للنطاق العريض BSA، و32 شركة لتقديم خدمات القيمة المضافة. أما بخصوص عدد الشركات المسجلة لاستيراد أجهزة اتصالات سلكية ولا سلكية فقد بلغ 69 شركة في العام 2017.

كذلك ارتفع إجمالي عدد مشتركي الإنترنت فائق السرعة ADSL في فلسطين إلى 357,071 مشترك نهاية عام 2017 مقارنة مع 119,488 مشترك نهاية عام 2010 بزيادة بلغت نسبتها 198.8%، وبلغ متوسط سرعة الإنترنت 8.58 Mbps نهاية عام 2017 مقارنة مع 0.5 Mbps نهاية عام 2010.

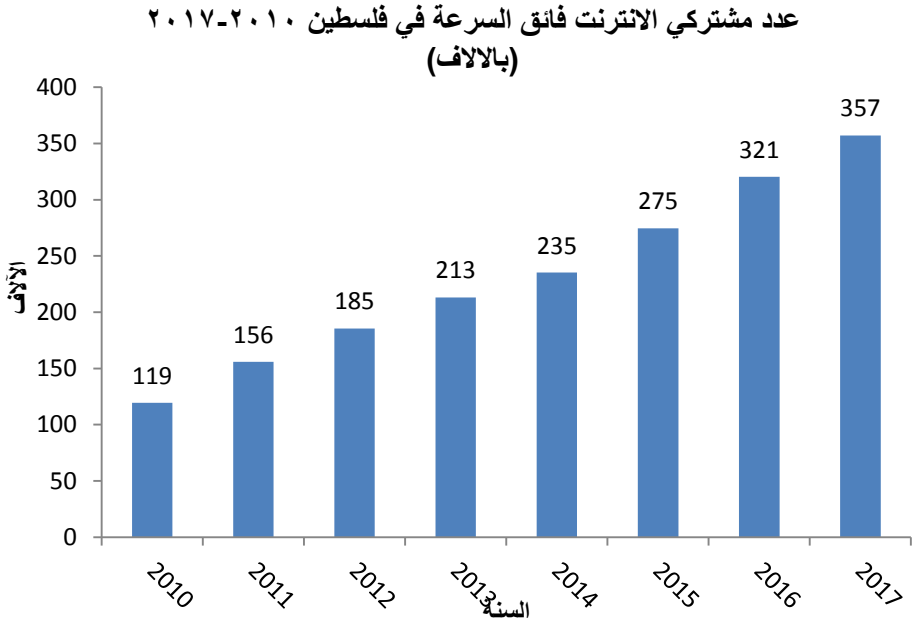

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بيان صحفي مشترك حول اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، 2018/5/17.

وفي هذا السياق، أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017 أن الأسر الفلسطينية تمتلك 1.7 مليون جهاز نقال ذكي، حيث أن نسبة 96.6% من الأسر في فلسطين لديها هاتف نقال بواقع 97.2% في الضفة الغربية و95.7% في قطاع غزة، وأن نسبة الأسر التي تمتلك هاتفاً نقالاً ذكياً في فلسطين بلغت 84.2% بواقع 89.8% في الضفة الغربية و75.5% في قطاع غزة.

أما بالنسبة للأسر التي تمتلك جهاز حاسوب (حاسوب مكتبي أو لاب توب أو تابلت وأيباد) فقد أظهرت النتائج أن نسبة 43.1% من الأسر في فلسطين لديها جهاز حاسوب بواقع 48.9% في الضفة الغربية و34% في قطاع غزة. في حين بلغت نسبة الأسر التي يستخدم أفرادها الحاسوب 61.4%، بواقع 62% في الضفة الغربية، مقابل 60.4% في قطاع غزة. كما أظهرت البيانات أن نسبة 51.7% من الأسر في فلسطين لديها اتصال بالإنترنت في العام 2017، بواقع 60.6% في الضفة الغربية، و38% في قطاع غزة.

جدول رقم (65): المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب سنوات مختارة

المؤشر	2004	2006	2009	2011	2014
نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب	**%26.4**	**%32.8**	**%49.2**	**%50.9**	**%63.1**
نسبة الأسر التي لديها خدمة إنترنت	**%9.2**	**%15.9**	**%28.5**	**%30.4**	**%48.3**
نسبة الأسر التي لديها جهاز تلفزيون	**%93.4**	**%95.3**	**%95.7**	**%96.7**	**%97.1**
نسبة الأسر التي لديها DVD	–	**%10.4**	**%21**	**%20.4**	**%20.7**
نسبة الأسر التي لديها خط هاتف ثابت	**%40.8**	**%50.8**	**%47.5**	**%44**	**%39.8**
نسبة الأسر التي لديها هاتف نقال (محمول)	**%72.8**	**%81**	**%92.4**	**%95**	**%97.8**
نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون جهاز الحاسوب	**%35.7**	**%50.9**	**%57.1**	**%53.7**	**%60.2**
عدد أجهزة الحاسوب لكل 100 من السكان	–	**5.7**	**9.3**	**10.4**	**18.4**
نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون الإنترنت	**%11.9**	**%18.4**	**%32.3**	**%39.4**	**%53.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الالكتروني http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ICT_Main

جدول رقم (66) : نسبة الأسر التي يتوفر لديها بعض أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البيت حسب المنطقة، 2017

أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
كمبيوتر مكتبي	%15.6	%19.9	%9
لاب توب	%27.9	%31.6	%22.2
تابلت وآيباد	%17.7	%19.8	%14.3
هاتف ذكي	%84.2	%89.8	%75.5
انترنت في البيت	%51.7	%60.6	%38
جهاز تلفزيون عادي	%40.3	%30.4	%55.9
جهاز تلفزيون LCD, LED	%60.1	%75.3	%36.4
لاقط فضائي	%90.3	%94.3	%84.1
خط هاتف ثابت	%33.7	%40.1	%23.7
خط هاتف نقال	%96.6	%97.2	%95.7

- البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الالكتروني http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ICT

- **صناعة البرمجيات:**

تعتبر صناعة البرمجيات من الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة في ظل تطور اقتصاد المعلومات وتعزيزه في كافة المجالات الاقتصادية، حيث أن حزمة من برامج الكمبيوتر تعادل آلاف الدولارات، في حين لا تتعدى قيمة وسيط التخزين الذي يحمل هذه البرامج عدة دولارات، وتحتاج هذه الصناعة إلى الإبداع والابتكار أكثر من الحاجة لرأس المال، حيث يكفي قيام مجموعة من المتخصصين في علوم البرمجة بتكوين شركة تضم مجموعة أجهزة كمبيوتر يتم من خلالها تصميم برامج إبداعية وابتكارية خاصة بالمهارات الإدارية والإنتاجية والتقنية لتكون جاذبة للتسويق الخارجي بملايين الدولارات وتحتل هذه الصناعة المرتبة الثالثة في الولايات المتحدة الأمريكية بين الصناعات الكبيرة السيارات والالكترونيات من حيث القيمة المضافة، وتمتلك الكثير من الدول من ضمنها فلسطين العديد من المقومات لقيام صناعة برمجيات مزدهرة في ظل التطور المعرفي والتقني العالمي، إلا أن قرصنة برامج الكمبيوتر يُعد أحد أهم معوقات هذه الصناعة ويسبب آثاراً اقتصادية مدمرة تهدد مختلف الصناعات الابداعية التي تنعكس على ضعف التجارة الالكترونية[18].

كذلك تساهم الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر – الصناعات الثقافية– بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، خاصة في عصر مجتمع المعلومات الذي اكتسبت فيه حقوق التأليف والنشر أهمية متزايدة كسلعة يمكن أن تباع وتشترى محلياً ودولياً. وقد ساهم التقدم التكنولوجي في تطوير الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر وساهم في خلق سلع جديدة واستغلال إبداعات الرياديين والمفكرين وتطوير مهاراتهم.

- **المعرفة والابداع في فلسطين:**

تُعد المعرفة من أهم المقومات الأساسية لتحفيز عملية الإبداع، ولأن المعرفة المتمثلة في رأس المال البشري تعتبر عنصر الإنتاج الأساسي في الاقتصاد الفلسطيني، فإن تطوير العنصر البشري وتزويده بالمعرفة اللازمة ومن ثم استغلاله بالطريقة المناسبة يعد عاملاً مهماً في توفير البنية التحتية اللازمة للإبداع وبناء اقتصاد مبني على المعرفة.

ومن التعريفات الدولية للإبداع، تلك الصادرة عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والتي تعرف الإبداع على أنه التغيير الذي يعمل على تسريع وتحسين طريقة فهم وإدراك وتطوير وإنتاج السلع والخدمات الجديدة أو طرق الإنتاج المستخدمة. وهو أيضا التغيير الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل وتحسين حياة الناس وبناء مجتمعات أفضل[19]. كما تُعرف الريادة على أنها عملية التعريف المستمرة للفرص الاقتصادية والبناء عليها في تطوير وإنتاج وبيع السلع والخدمات الجديدة، وفي تقرير آخر عن تعريف الريادة، تم تعريفها على أنها القدرة على جمع أو استغلال المصادر من أجل اصطياد فرص الأعمال. أما في التقرير الصادر عن المنظمة عام 2001 عن ريادة الشباب فتم تعريف الريادة على أنها القدرة على إيجاد فرصة عمل حرة[20] .

---

[18] شعبان أبو العز المحلاوي، اقتصاديات حقوق التأليف والنشر في إطار حقوق الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص343.

[19] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دراسة حول مؤشرات الإبداع في فلسطين عام 2016، رام الله– فلسطين، أغسطس 2016، ص10.

[20] المرجع السابق، ص19.

يعتبر القطاع الخاص المسؤول بشكل أساسي عن تطوير الأفكار والمنتجات الابتكارية، باعتباره القطاع الرئيس عن توفير السلع والخدمات للسوق المحلي والخارجي، وقد أظهرت دراسة حول الابتكار ومعوقاته في قطاع الخدمات في فلسطين خلال العام 2015 أن أداء الأشطة الابتكارية ضعيفاً، حيث أشارت إلى أن نسبة 5.3% من المنشآت قامت بتقديم منتجات ابتكارية، و3.8% قامت بتقديم منتجات ابتكارية جديدة في الإنتاج، بينما نسبة 14.4% قامت بتقديم ابتكارات جديدة في طرق التسويق والدعاية، فيما أشارت غالبية المنشآت إلى أن المعيقات الخارجية تحدٌّ بشكل كبير من قدراتهم على الابتكار، وبشكل رئيس عدم وجود قاعدة تكنولوجية ومعرفية في فلسطين باعتبارها المنصة الأساسية للإبداع. كذلك أوضحت نسبة كبيرة من المنشآت بعدم وجود تمويل من خارج المنشأة لعملية الابتكار والتي يعتبروها مكلفة لهم[21].

وفي دراسة حديثة عن دور الشراكة ما بين القطاع الصناعي والحكومة والجامعات شملت 350 منشأة صناعية، اتضح أن الأداء الابتكاري كان ضعيفاً في معظم الأنشطة الصناعية، حيث لم تقدم غالبية المنشآت الصناعية خلال الفترة 2014 – 2016 أي جديد على المنتجات سواء من حيث الإنتاج والتنظيم، أو التسويق، وبالنسبة لمعيقات الابتكار أشار نسبة 53% من عينة الدراسة لوجود نقص في التمويل الخارجي والخاص بالبحث والتطوير والابتكار، ونسبة 54% أوضحوا بضعف الإطار القانوني الخاص بحماية الملكية الفكرية والابتكارات، ونسبة 53% بضعف دور الحكومة في دعم وتشجيع الابتكار، ونسبة 50% بعدم وجود بنية تحتية أو قاعدة تكنولوجية ومعرفية خاصة بالبلد، ونسبة 52% إلى ضعف التشجيع والمحفزات الخاصة بالابتكار[22]. وأشار 2% فقط إلى أن الحكومة قدمت لهم دعماً مالياً لتشجيع البحث والتطوير وانتاج المعرفة، وأن 3% قدمت لهم الحكومة حوافز ضريبية من أجل تشجيعهم على الابتكار وتطوير سلع جديدة، فيما أكد 3% الحصول أو الدخول في مشاريع مشتركة مع الحكومة خاصة بالبحث والتطوير وتدريب الموظفين، بينما أشار 10% إلى أن الحكومة ساهمت في تسهيل تصدير المنتجات الابتكارية وفتح أسواق جديدة عن طريق الاتفاقيات التجارية المبرمة مع كثير من الدول.

وبالنسبة للعوامل الداخلية أشار 53% إلى نقص القدرات المالية لديهم الخاصة بالبحث والتطوير وابتكار منتجات جديدة نتيجة لارتفاع تكلفتها، ومن أبرز العوامل التي ساهمت في ضعف الابتكار لدى عدد كبير من المنشآت هو انخفاض الشراكة والتواصل مع الجامعات التي تعتبر المصدر الأساسي للعلم والتكنولوجيا وتوليد الأفكار الجديدة ومصدراً أساسياً لأنشطة البحث والتطوير ذات التكلفة المنخفضة، حيث نسبة 18% من المنشأت أشارت لوجود نوع من الشراكة مع الجامعات في يخص المعرفة اللازمة لتطوير منتجات جديدة أو تحسين نوعية المنتجات الحالية[23].

ومن أهم العوامل التي تمنع الشباب في فلسطين من بدء المشاريع الريادية هو الخوف من الفشل، حيث يتبين من مسح السكان البالغين أن 41% من الشباب في الفئة العمرية (18–34) يرون بأن الخوف من الفشل

---

[21] رابح مرار، ورقة خلفية حول رعاية الابداع والابتكار في الصناعة الفلسطينية : الواقع والمعيطات، جلسة طاولة مستديرة "5" ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، أيار 2017 رام الله، ص6.

[22] المرجع السابق، ص6.

[23] المرجع السابق، ص6.

يمنعهم من البدء بمشاريع ريادية، ويرجع هذا لارتفاع درجة المخاطرة البدء بمشروع ريادي ضمن حالة عدم الاستقرار وسلوك سلطات الاحتلال وإجراءاته المحبطة للاستثمار، إضافة للنظرة الاجتماعية السلبية اتجاه الفشل وعدم وجود شبكات أمان لإسناد المشاريع الريادية[24].

يُعد العنصر البشري أهم الركائز الأساسية في عملية الإبداع، إلا أن الإبداع ليس عملية فردية أو جهداً فردياً يمكن فصله عن البيئة المحيطة، بل يعتبر نتاج عملية تفاعلية وتشاركية بين عناصر مختلفة بعضها داخلي خاص بالمؤسسة التي تقوم بالإبداع، وبعضها خارجي متعلق بالبيئة الخارجية التي تحيط بعملية الإبداع.

وعند الحديث عن معوقات الإبداع، فإنه من الضروري التطرق إلى كل العناصر المختلفة التي تشكل منظومة الإبداع في أي بلد ما، ابتداء من النظام التعليمي الذي يشكلّ الرافد الأساسي للمعرفة التي يحتاجها الفرد من أجل تطوير قدراته على التفكير والإبداع، إلى البيئة المؤسساتية والمتعلقة بالأنظمة والقوانين المحفزة للابتكار، ووجود إطار حكومي داعم ومشجع لعملية الابتكار سواء من ناحية مادية أو فنية، كذلك البنية التحتية اللازمة لتطوير منظومة الإبداع خاصة تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأخيراً البيئة الداخلية الخاصة بمنشآت الأعمال نفسها والتي من شأنها توفير الدعم المادي والتكنولوجي، وتوفير المناخ المناسب داخل المؤسسة الذي يحفز الموظفين على الإبداع والبحث والتطوير.

وقد أعد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دراسة عن مؤشرات الإبداع في فلسطين عام 2016، والتي بحثت معيقات الابتكار في فلسطين من وجهة نظر المؤسسات التي تشكلّ وتنظم عمل منظومة الابتكار في فلسطين، فإنها تنوعت ما بين مؤسسات حكومية وشبه حكومية، واتحادات صناعات أو شركات أنظمة المعلومات، وحاضنات تكنولوجية، ومؤسسات ريادية. وأظهرت نتائج الدراسة مجموعة من المعيقات أبرزها[25]:

- عدم وجود نظام متكامل خاص بالابتكار، على الرغم من وجود العديد من المؤسسات العاملة في مجال الابتكار والريادة ، إلا أن هذه المؤسسات لا تسير وفق نظام واحد أو إطار موحد تتكامل عناصره فيما بينها. وقلة الوعي بأهمية الابتكار لدى القطاعات المختلفة، حيث إن موضوع الابتكار من المواضيع الحديثة في المجتمع الفلسطيني على الرغم من أن الأنشطة الابتكارية لم تغب يوماً عن واقعنا ومؤسساتنا ولو بمسميات ومفاهيم أخرى.
- ضعف الدعم الحكومي لمنظومة الابتكار وفي إنشاء نظام إبداعي ذي فعالية وكفاءة قادر على الارتقاء بموضوع الابتكار في فلسطين.
- عدم وجود دعم حكومي مادي متواصل لعمليات الابتكار، سواء فيما يتعلق بأنشطة البحث والتطوير خاصة في الجامعات، رعاية الأفكار الابتكارية، والشراكة مع القطاع الخاص في مشاريع إبداعية مشتركة، بالإضافة إلى ضعف الإطار القانوني الخاص بتشجيع وحماية الابتكار؛ وذلك يتمثل بشكل رئيسي بالقوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، وحقوق الطبع.
- ما زال هناك ضعف في البيئة القانونية المحفزة للبحث العلمي والابتكار.

[24] سمير عبد الله وأخرون، سياسات النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، رام الله، 2014، ص19.

[25] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دراسة حول مؤشرات الإبداع في فلسطين عام 2016، مرجع سابق ، ذكره، 57.

- ما زالت الجامعات تعتمد على طرق تقليدية في التعليم ولم تتحول إلى جامعات ريادية ومحفزة على الابتكار، على الرغم من الجهود التي تبذلها في الفترة الأخيرة في سبيل ذلك.
- تحكم الاحتلال الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني؛ والذي من شأنه أن يحد من تصدير السلع الابتكارية، وبالتالي انخفاض الحافز لدى المستثمر الفلسطيني للقيام بالأنشطة الابتكارية. بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي جعل من المناخ الاستثماري في فلسطين مناخاً يحمل قدراً كبيراً من المخاطرة، والذي من شأنه أن يضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية والتي تعتبر مهمة جداً في نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى السوق المحلي.
- **الأنشطة الإبداعية:** تشمل الأنشطة الإبداعية أنشطة البحث والتطوير من أجل الوصول إلى الإبداع أو أنشطة تتعلق بتنفيذ الإبداع مثل الحصول على معدات وآلات وبرمجيات وتطوير الأعمال الهندسية والأبحاث والتجارب التطبيقية على أن يكون الهدف منها تحديداً هو تطوير أو ابتكار المنتج أو العملية الإنتاجية. حيث يتأثر البحث والتطوير بشكل أو بآخر بالظروف السياسية والاقتصادية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية، والتي أثرت بشكل سلبي على كافة الأنشطة الاقتصادية وبخاصة القطاع الصناعي وقدرته على تطوير سلع جديدة وابتكارية، ومنافسة المنتجات المستوردة سواء من "إسرائيل" أو الدول العربية والأجنبية. وانعكس ذلك على حجم الطلب على المعرفة والبحث والتطوير من قبل القطاع الخاص الذي بالأساس كان الطلب عليه منخفضاً جداً في فلسطين، ولذلك بقيت عملية البحث والتطوير على الرغم من التحسن في بعض مؤشراتها خلال السنوات الأخيرة محدودة بشكل كبير، مشتتة، تقتصر إلى حد كبير على الجامعات، وغير مغذية لعملية التطوير والإنتاج والابتكار في القطاعات الإنتاجية المختلفة".

بلغ حجم الإنفاق على البحث والتطوير في الأراضي الفلسطينية في العام 2013 ما يقارب 61.4 مليون دولار فقط، أي أقل من 0.01% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام، وتعتبر هذه النسبة الأقل على مستوى الدول العربية، مما يدل على ضعف الإمكانيات المادية وضعف الاهتمام والإدراك من قبل الجهات المختلفة بأهمية البحث والتطوير كرافعة أساسية للاقتصاد. وتشكل حصة القطاع العام من إجمالي الإنفاق بحوالي 65.1%، تلتها الجامعات بنسبة 23% ومن ثم القطاع غير الحكومي بنسبة 20.9%. أما عن مصادر التمويل الخاص بالبحث والتطوير، فشكل الدعم الخارجي النسبة الأكبر بواقع 26.9%، والجهات الحكومية بنسبة 22.3%، والمؤسسات غير الحكومية بنسبة 21.8%، و18.7% تمويل ذاتي، و4.1% فقط من المؤسسات الأكاديمية.

وفيما يتعلق بمخرجات قطاع البحث والتطوير، فقد بلغت عدد الأبحاث في مجال البحث والتطوير 4,205 بحثاً، شكلت الدراسات والاستشارات 26.7% منها، والبحوث الأساسية 34.4%، فيما شكلت البحوث التطبيقية 30.6%، والبحوث التجريبية 8.3%.

وفي هذا السياق يتطلب وضع خطة ناجحة للتطوير الصناعي تحتاج إلى اعتماد وتنفيذ خطة للإبداع والابتكار، في ظل التطور المعرفي والتكنولوجي. هذا بدوره يتطلب توفير البنية الأساسية للبحث والتطوير مخصصة لأهم

الفروع الصناعية الإنتاجية والتصديرية وتعزيز دور المحلس الأعلى للإبداع والتميز في تطوير وترسيخ مفاهيم الإبداع في المجتمع الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة من خلال توجيه مهارات الخريجين العاطلين عن العمل اتجاه الفرص الاستثمارية الناجحة.